

الجمهورية العربية السورية
وزارة المالية
وحدة إدارة الأوراق المالية الحكومية

السيد حاكم مصرف سوريا المركزي

٩٩٧١
٥٨٢

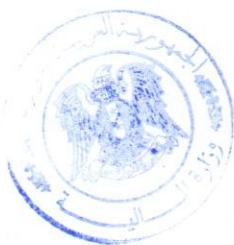
إشارةً إلى كتابكم رقم 19/231 ص تاريخ 19/7/2022 المرفق طيه مشروع تعديل القرار رقم 521 و تاريخ 16/3/2011 المتضمن نظام العمولات والبدلات لقاء عملية إصدار و تداول الأوراق المالية الحكومية
نرفق لكم ربطاً صورة عن القرار النهائي بعد استكمال الإجراءات الازمة.

شاكرين تعاونكم

2022 / / دمشق في

٢٠٢٢ تموز ٢١

وزير المالية
الدكتور كان ياغي



قرار رقم / ١٨٥٢ و

إن وزير المالية وحاكم مصرف سوريا المركزي
بناءً على أحكام المرسوم التشريعي رقم /60/ لعام 2007 وتعليماته التنفيذية.
وعلى القرار 521/و تاريخ 16/3/2011 المتضمن نظام العمولات والبدلات لقاء عملية إصدار وتداول الأوراق
المالية الحكومية.
وعلى مذكرة التفاهم بخصوص تداول الأوراق المالية الحكومية الموقعة بتاريخ 26/6/2022.

يقرران ما يلي:

- 1- يلغى العمل بالبند الخامس من الفقرة /ب/ من المادة (2) من قرار 521/و تاريخ 16/3/2011 المتضمن عمولة (0.0004) أربعة عشرة ألف من المتوسط السنوي لحجم الأوراق المالية الحكومية والتي تم الاحتفاظ بها في حساب العميل المفتوح في سجل الأوراق المالية الحكومية والمنظم بموجب أحكام المادة (6) من المرسوم التشريعي رقم (60) للعام 2007.
- 2- يلغى العمل بالمادة (3) من قرار 521/و تاريخ 16/3/2011 المتضمنة الغرامات على الجهات المشاركة والمسنحقة لصالح المصرف.
- 3- يبدأ نفاذ هذا القرار من تاريخ صدوره.
- 4- ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذها.

دمشق في ٢٣ / ٦ / ٢٠٢٢

وزير المالية
الدكتور كنان ياغي



حاكم مصرف سوريا المركزي
الدكتور محمد عصام هزيمة

